



المازني والمبرد ودورهما في علم الصرف (دراسة مقارنة)

أ. م. د. خالد جفال لفتة المالكي
جامعة البصرة - كلية التربية للبنات

أ. م. د. أمل محمد عبد الكريم العبد الله
جامعة البصرة - كلية التربية للبنات

الملخص:
وضع كتابا خاصاً لها هو المازني وهو ابو عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٧هـ) الذي امتلك براعة في التصريف الى جانب تعمقه في النحو ، اذ الف كتاباً مستقلاً يختص بعلم الصرف جمع فيه موضوعات الصرف ، وصاغها صياغة علمية متقنة ، فأصبح على يديه علماً مستقلاً بأبنيته واقيسته وتماينه الكثيرة التي ذلّل بها شوارده ويسرها للباحثين من حوله.

ثم جاء من بعده المبرد وهو ابو عباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر المعروف بالمبرد (٢٨٦هـ) الذي اخذ من استاذه المازني الكثير من المصطلحات الصرفية ودونها في كتابه المقتضب ، أخذاً من استاذه الجذور

يتألف الكلام من مفردات رصفت على وفق قواعد اللغة العربية فأصبحت دالة على معنى ، فعلم النحو يدرس كيفية انتظام الكلمات المفردة لتكوين جملة ، وعلم الصوت يُعنى بدراسة الاصوات التي تتألف منها الكلمات ، أما علم الصرف الذي هو موضوع دراستنا فيعنى بدراسة بنية الكلمة المفردة وكل علم في هذه العلوم يخدم العلم الاخر ويتداخل معه وهي جميعها تصب في مصب واحد هو فهم الكلام العربي.

لهذا كان لعلم الصرف اثراً كبيراً في الدراسات اللغوية التي اولاهما النحويون اهتماماً خاصاً ، واول من

الاولى لعلم الصرف وان كانا قد
اختلفا في منهجية الكتابين ، فدراستنا
اختصت بدراسة مقارنه بين العالمين
الجليلين لعلم الصرف في تقسيم
الاسماء والافعال وحروف الزيادة
فيهما كما تناولت الدراسة عرض
المادة الصرفية عندهما واختلافهما في
بعض المواضيع مع بيان جذور الكلمة
الواحدة ووزنها وحروف الزيادة التي
تطراً عليها وما الى ذلك.

المقدمة :

لابد من التعريف اولاً بعلم الصرف
الذي يُعنى بدراسة الكلمة اي بنيتها
ولابد من معرفة الفرق بين علم
الصرف وعلم النحو ليتسنى لنا
التفريق بينهما ولنصبّ جل اهتمامنا
بعلم الصرف بعد ان نكون قد
حددنا ماهية العلمين .

فعلم الصرف هو مقدمة لدراسة
النحو اذ يحتاج النحوي الى معرفة
احوال الكلمة المفردة قبل ان تُعرّف
كيفية تركيبها اذ ان علم الصرف هو
امّ العلوم ، والوالد هو النحو ، لذا
تتجلى فائدة الام في انها ركن البيت
الاساس الذي تشتد عليه بقية اركان
البيت ، كذلك الحال بالنسبة لعلم
الصرف فتتجلى الفائدة بما يأتي^(١) :

١- عصمة اللسان من الخطأ في
نطق الكلمات العربية .
٢- معرفة الحروف الاصلية من
الزائدة .
٣- مراعاة قانون اللغة في الكتابة .
٤- القدرة على تحويل الأصل
الواحد الى صيغ تناسب المعاني
المختلفة .

هذه هي اهمية علم الصرف الذي
اولاه الصرفيون اهتماماً واضحاً
ووضعوا له القواعد الرصينة التي
يحتاجها المتلقي او الدارس ليعرف
اصل الكلمة وتركيبها وحروف
الزيادة فيها ان وجدت لذا جاء ابو
عثمان المازني وميّز مسائل علم النحو
عن علم الصرف بعد ان كان يمر
بمرحلة الاندماج مع النحو دون تمييز
او تفريق واضعاً له منهجا خاصاً به
دارساً التغييرات التي يدرسها علم
الصرف والتي قسمها الى قسمين :
التغييرات المعنوية : كتحويل بنية
الكلمة الى ابنية وصيغ مختلفة
كتحويل المصدر الى اسم الفاعل او
اسم المفعول وهذه التغييرات يرافقها
تغيير دلالي في المصدر عند تغيير بنيته
الى اسم الفاعل لا تبقى دلالاته كما
هي .

المبحث الاول هو العلاقة بين كتاب التصريف و المقتضب وكان المبحث الثاني الاسماء والافعال في كتابي التصريف والمقتضب ، اما المبحث الثالث فتناول الاسماء والافعال وما بينهما من تقارب ثم كان المبحث الرابع وفيه باب الهمزة في اول الكلمة وما جاء فيها من أسماء وأفعال وقد تنوعت المصادر التي تناولها البحث لكنه اعتمد في الأساس على كتابي التصريف للمازني والمقتضب للمبرد لأنهما موضوع الدراسة .

المبحث الاول : منهجية المازني في (التصريف) و المبرد في (المقتضب) : مما لا شك فيه ان المازني هو أستاذ المبرد وهذا يعني ان الأخير قد تأثر بأستاذه تأثراً كبيراً فكتاب المازني هو أول كتاب مستقل في الصرف فقد قدم اضافات الى علم الصرف لم يسبقه احد في هذا المجال تمثلت في الأجمال وقواعد التصريف و كان يتناولها بشيء من التفصيل بعد أن وضع القواعد لذلك نجد هذه العبارة تتكرر كثيراً في كتابه التصريف من ذلك قوله ((أعلم ان كل من وضع ما كان موضع ألفاء

التغييرات اللفظية : فهي تتعلق بقوانين بناء الكلمة العربية وتألف اصواتها ولا يرافقها تغيير في المعنى مثل تحويل قَوْل الى قال^(٢) .

ثم بعد المازني جاء (المبرد) واضعا كتاب المقتضب الذي قسمه على قسمين ، النحو والصرف واضعاً له جل اهتمامه صاباً فيه كل ما أورده من أمامه واستأذه المازني فبعد موت المازني صار المبرد امام النحويين فقد كان جبلاً في العلم وذكر ذلك ابن جني قائلاً (مثل المبرد جبلاً في العلم واليه افضت مقالات اصحابنا وهو الذي نقلها وقررها واجرى الاصول والفروع والعلل والمقاييس عليهما)^(٣) .

وقد روى المبرد عن المازني في القراءة وروايات كثيرة في كتب اللغة والادب وروى عنه ايضاً كتاب التصريف ويبدو ذلك واضحاً في كتاب المقتضب حيث تأثر المبرد بأستاذه المازني تأثراً كبيراً في التصريف والنحو على ما سوف نرى في المباحث اللاحقة .

من ذلك جاء اختيار البحث اذ سبق هذه الدراسة باحثون لكنهم لم يتناولوا بالتفصيل مثل هذه الدراسة اذ تم تقسيم البحث على مباحث عدة ، كان

استوفى فيه زيادتان فأنك في حذف
وقوله ((اعلم انه ما
كان من ذلك لا علاقة فيه فأنك اذا
صغرتة ...))^(٧) وقوله ((اعلم انه
من قال في (أسود : أسود) قال في)
معاوية : معيويه) ...))^(٨) .

فيكرر لفظ اعلم متبوعاً ب (أن)
المشددة لغايات تعليمية فمثل هذه
العبارة تدعم أسلوب الأجمال الذي
ينتهجه المبرد ثم يأتي التفصيل بعد
وضع القواعد وهذا ما كان عليه
المازني^(٩) ، إذ أنهما يتتهجان الاسلوب
نفسه من حيث العرض والتفصيل
، و ((تبدو الطريقة الاستطرادية هي
الغالبة في تأليف المقتضب وهذا ما لا
نجده جلياً عند المازني الذي يميل
الى الاختصار في كثير من الموضوعات
التي يتناولها فلم نلمح استطراداً
سوى في موضوعات الاعلال
والأبدال وادغام المتماثلين))^(١٠) .

اذ نجده يضع للصرف كتاباً خاصاً
اسماه التصريف وقدمه على النحو
في حين ان المبرد درس الصرف
وموضوعاته الى جانب النحو
وموضوعاته في كتاب واحد مقدما
الصرف على النحو .

منه واواً وكان فعلاً وكان على فَعَلْ ،
فأنه يلزم يَفْعَل))^(٣) وقوله ((وأعلم
أن (افعل) ومفتعلاً) وكل ما تصرف
منه اذا بنيتة مما فاؤه واواً او ياءً ،
فأكثر العرب ، وهي اللغة المشهورة
فيبدلون مكان الواو والياء تاءً ، ثم
يدغمونها في التاء التي بعدها وذلك
قولهم : اتزَن ويتزَن فهو متزَن
))^(٤) .

فهو بذلك يضع ابواباً لتصريف
الافعال ويذكر ان ذلك مما ورد عن
العرب في قولهم اضطرب يضطرب
فهو مضطرب كما ذكر في غير
موضع ((اعلم ان الأفعال منها ما
تُعَلّ ويسكّن موضع العين وتُحوّل
حركته وتزال عن اصله كل هذا
يفعل به))^(٥) وغير ذلك الكثير من
الأبواب الصرفية الذي فصلها المازني
بشيء من الأجمال .

أما المبرد في كتاب المقتضب فقد
حاول فيه تبسيط بعض المسائل
التي وردت معقدة ومتأثرة في كتاب
سيبويه ثم تنظيمها وتبويبها ، فقد
كان أسلوب الأجمال والتفصيل
واضحاً في كتابه بقوله في (أن) المشددة
بضمير الشأن و من غير ضمير
الشأن ((اعلم أنه ما كان كذلك مما

المبحث الثاني : عرض المادة الصرفية عند المازني والمبرد :
اعتمد المبرد على كتابه التصريف في الكثير من مواضعه وكان يستعين بأمثلة الكتاب مع الاشارة الى المصدر ومن ذلك قوله في باب مصادر الافعال الصحيحة والمعتلة وبنائها ((وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على اصولهما وان كان للاستعمال على غير ذلك ، ليدل على اصل الباب فمن ذلك (استحوذ عليهم الشيطان وأغيت المرأة) والمستعمل في هذا الأغيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : أستجاز واقام واستقام))^(١١).

واحياناً يخالف المبرد رأي المازني في مسألة ما من ذلك قوله في باب المسائل في التصريف : ((يقول النحويون في (مؤسس) اذا خففت الهمزة (ميس) لانهم طرحوا حركتها على الواو فسقطت الهمزة ورجعت الواو الى الياء كما تحركت لأنه من (يس) فهذا قول النحويين وهو الصواب والقياس))^(١٢).

ثم يرجح المبرد رأي المازني في هذه المسألة واكتفى بذكر النحويين في حين نجد المازني يذكر المسائل الصرفية

بشيء من التفصيل والدقة ومن ذلك : نجده يربط بين التصريف والاشتقاق بقوله ((ينبغي ان يعلم ان بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً لان التصريف انما هو ان تجيء الى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك ان تأتي الى صَرَبَ فتبنى منه مثل ((جعفر)) فنقول ((ضرب)) ومثل ((قمطر)) و ((صَرَبَ)) افلا ترى الى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة وكذلك الاشتقاق ايضاً في الاخرى فأنتك تجيء الى الضرب الذي هو المصدر في الاشتقاق فتشتق منه الماضي فنقول ((ضرب)) ثم تشتق منه المضارع ونقول ((يضرب)) ثم نقول في اسم الفاعل ((ضارب)) وعلى هذا ما اشبه هذه الكلمة^(١٣) .
فهنا يربط بين علم الصرف والاشتقاق على حد رأيه او يعدهما حالة واحدة فمثلاً يتم تصريف الافعال كذلك يتم اشتقاقها .
المبحث الثالث : الاسماء والافعال في التصريف والمقتضب :

جاء في التصريف أن الاسماء والافعال ذكرها ليرى اصلها من الزوائد كما ذكر ذلك ابن جني حيث قال ((انه

أما قصد ان يمثل الاسماء والافعال وليرى اصلها من زائدها لأنها مما يُصرف ويشتق بعضها من بعض))^(١٤) لم يدخل الحروف في هذا الباب لانها لا اشتقاق لها وانما مجهولة الاصول وجعلها كالأصوات نحو صه و مه ونحوهما اما اذا كان في حكم الحروف من الاسماء المبنية فقد فصل القول اذ قصد بها الأسماء المتمكنة اي التي يمكن تصريفها واشتقاقها نحو (رجل وفرس) ولا يريد بها الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف لان تلك الاسماء في حكم الحروف مثل كم ومن واذ^(١٥) .

وقد أجمال البعض هذه الأسماء اذا عدّها فصولا كان منها ثلاثياً لا زيادة فيه نحو زيد وعمر وبكر وما الى ذلك وردها الى ثلاثة اصول اما ثلاثي او رباعي او خماسي والافعال التي لا زيادة فيها تكون على اصلين ، اصل ثلاثي واصل رباعي ولا يكون فعلٌ على خمسة احرف لا زيادة فيه^(١٦) .

فقد وضع به كل اسم له اصول ثلاثية ورباعية وخماسية في حين الأفعال وضع لها اصلين ، ثلاثي ورباعي وضرب لكل تلك الاصول امثلة وفصل فيها القول واعطى لكل منها قاعدة صرفية توضح تلك الاصول ، اما المبرد فقد تناول في الجزء الاول من كتابه (المقتضب) باب (الأبنية ومعرفة حروف الزوائد) وقسمها كما قسمها المازني مع ذكر الاوزان لكل اسم مثلاً ذكر ان الأسماء تكون على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه ساكن لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك ولا بد في رأيه من تحريك الاول لأنه لا يجوز ان نبتدئ بساكن ، وتحريك الاخر ، لأنه على حد رأيه حرف اعراب فمثال ذلك (فَعَلٍ) قد يكون اسماً او نعتاً فمثال الاسم نحو (بكر) والنعت (ضخم) يكون على (فَعَلٍ) فيهما فالاسم (جِدْع) ، والنعت (نَقْص) ، كما يكون على (فُعَلٍ) فيهما فالاسم (خُرْج) والنعت (حُرٌّ) ويكون على (فَعَلٍ) فيهما فالاسم (جَمَلٍ) والنعت (بَطَلٍ) ويكون على (فُعَلٍ) فيهما فالاسم (رَجُلٍ) والنعت (حَدْرٍ) ويكون (فُعَلٍ) فيهما فالاسم نحو (طُنْبٍ) والنعت جنب ، ويكون على (فَعَلٍ) فيهما فالاسم (ضِلْع) والنعت فيه (عَدِي) ويكون على

فِعْلٌ) نحو الأسم (إِبِل) والنعت (أُطِل) ويكون على (فُعِل) اسماً ونعتاً فالاسم (صُرِد) والنعت (حُطْم) ، تم ذكر جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد^(١٧).

فالمبرد قد فصل القول في أبنية الثلاثي اكثر مما نجده عند المازني ، فالثلاثي من (فَعَلَ) جعل له تسعة أوزان جميعها تأتي من الأسماء والصفات في حين لم نجد ذكر ذلك في التصريف للمازني . اما الرباعي والخماسي نجده عند المازني فقد

الأفعال	
مبني للمفعول	مبني للفاعل
فُعِلَّ	فَعِلَّ
زلزل	غير متعدٍ
	متعدٍ
	خندق
	دحرج

ثم نراه يعالج مسألة الألقاق المطرد وغير المطرد في الاسماء والافعال وهو الحاق الواو والياء والالف ، ففي الأسماء يكون الالحاق بالواو او الياء نحو (كوثر) و (جئيل) فالواو والياء فيهما زائدتان ، الكوثر الواو

فيها زائدة، لأنه من الكثرة فهي بمعنى كثير ، وجئيل الياء فيها زائدة ايضا لأنه على حد علمه ولم يعلم وجه الاشتقاق فيها ويصف ذلك ان الالحاق هو ضرب من التوسع في اللغة ، اما الألف فتلحق الاسماء

والاسماء) ويضرب الأمثلة والشواهد من الجمل الأسمية والفعلية مثل غزا الرجل وأغزيتة وجرى الفرس واجريتته . ويكون على (استفعل) و(فاعل) و(افعول) ، اذا انكسر ما قبل الواو فانقلبت ياءً مثل غزى ، أغزيت واستغزيت^(٢١) لأنه غزا عنده من تغازى يتغازى وزيدت التاء بعد ان انقلبت الواو ياءً .

ثم يجعل باباً آخر تكملة لهذا الباب وهو بناء الاسماء على الافعال وذكر المزيد فيها و غير المزيد ومصادرهما وازمنتها ومواضعها^(٢٢) .

اذ هو لم يتعامل مع الاسماء والافعال كما فعل المازني وردها وانما نجده في عكس ذلك اضاف اليها أحرف زياده عندما يردها الى اصلها وهو (الواو والياء) ثم انه لم يفرد باباً خاصاً بها كما فعل المازني في باب (المطرد وغير المطرد) من الأسماء والأفعال ، صحيح انه أتفق معه في اوزان بعض منها لكن كان جل اهتمامه بان تضاف اليها أحرف الزيادة ثم يدخلها في جمل او وضحت اصل الكلمة عنده ، فنرى الفرق واضحاً عند كليهما اذ نرى الأصول واضحة بدقة عند المازني في حين

من ذوات الاربعة احرف مثل مغزى ، فهي من مَغزُ فالألف هي للاشتقاق ، اما في الافعال فالحال نفسه في الأسماء مثل حوقل يجعلها نظير كوثر الواو فيها زائدة^(١٩) ، وكذلك الحال بالنسبة للياء والالف اذ يفصل القول فيها ويأتي بشواهد شعرية يستدل بها على الاصول التي جاءت فيها الافعال .

اما الالحاق المطرد في الاسماء والافعال، اذ ذكرها ابو عثمان في كتابه ان الالحاق بالواو والياء والالف لا يُقدم عليه الا ان يُسمع فاذا سُمع قيل الحق وبكذا بالواو والياء و ليس بمطرد فالمطرد عنده هو الذي لا ينكسر كأن يكون الحرف الثالث مكرراً مثل مهدد وسؤدد و الافعال نحو : جَلَبَبٌ يُجَلِبِبُ جَلْبِبُهُ^(٢٠) ، فهو بذلك يريد بيان الأسماء والافعال وما علق بها من الزوائد ثم تقسيمها الى مُطرد وغير مطرد ، اذ يرد فيها كل اسم او فعل الى اصوله التي وردت في كلام العرب او اشتهرت في اشعارهم . اما المبرد فيبدو ان الأمر عنده قد اختلط ولم يحددها او يفصلها ، كما فعل المازني بل جعلها تحت عنوان (ما لحقته الزوائد من الافعال

نرى موضع الكلمة ووزنها دقيقاً عند المرّاد .

تقارب الاسماء والافعال :

ذكر المازني ان الأسماء اقوى من

الأفعال لتمكنها وقوتها وهي

مستغنية عن الافعال بعكس

الافعال التي عدها تأتي بعد الاسماء

في التمكّن والقوة ، اذ قال : ((ان بين

الأسماء والأفعال تناسبا وتقاربا الا

ترى ان الفعل ثانٍ للأسم ، وهو

وان كان اضعف منه ، فإنه اقوى من

الحرف ، وقد يكون الأسم خبيراً

لما يكون الفعل خبيراً نحو قولك :

((زيدٌ ابوك)) و ((زيدٌ قام)) وكل

واحد منهما الاشتقاق والتصريف))

(٢٣) .

فوجه التقارب عنده على ما يبدو

هو من ناحيه الاشتقاق للأسماء

والتصريف للأفعال والأكيف يكون

هناك تقارب ونحن نعلم ان الاسم

ما دل على اسم معين من انسان او

حيوان او مكان وما الى ذلك وان

الفعل هو ما اقترن بزمن معين

والذي يبدو ايضاً من ذلك انه

عندما يقارن بين الاسم والفعل من

ناحية الزمن ، اذ ان هناك اضافة اسماء

الزمان الى الافعال نحو قوله تعالى : ((

يوم ينظر المرء)) النبأ - ٤٠ - ، وقوله

تعالى : ((يوم يقول نادوا شركائي))

الكهف ٥٢ - وقول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت ألمأ تصحّ والشيب وازعُ

هنا تم اضافة ينظر الفعل الى المرء

الاسم (٢٤) .

الإسم	الفعل
المرء	ينظر
شركائي	نادوا
الصبا	عاتبت

كذلك حال الفعل فقد يتم الوصف

فيه نحو القول :

مررتُ برجلٍ يأكلُ

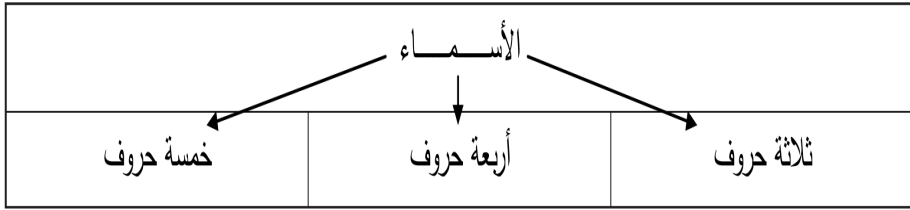


فعل

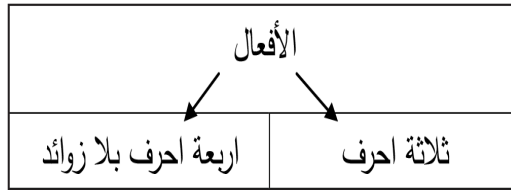


أسم

والإضافة والوصف مختصة (الأبنية ومعرفة حروف الزوائد) (٢٦) بالأسماء (٢٥) . حيث ذكر في كلامه عن الاسماء التي اما المبرد فقد افرد باباً خاصاً ليس فيها زيادة على ثلاثة اجناس : للأسماء جعله تحت عنوان باب



لا زيادة في ذلك و وضع لكل ذلك حد قوله على غير ذلك ، في ذكر ان اوزاناً خاصة به ولا يأتي الأسم على الافعال تكون على غير ذلك :



ثم تلحقها الزوائد ورفض ان يكون الفعل على خمسة أحرف في حين افرد للأسماء والافعال باباً خاصاً جعل عنوانه (ما لحقته الزوائد) (٢٧) .

و رأى ان الأفعال اذا لحقتها حروف الزوائد فأنها تلحقها بعد اعتلاها .

ذكر المازني في كتابه التصريف ان للأفعال أبنية هي فَعَّلْتُ وَتَفَعَّلْتُ وَفَاعَلْتُ وَتَفَاعَلْنَا مثل تدرجت وتدرجنا (٢٨) ، وان لكل صيغة دلالة خاصة تدل على معنى الفعل فمثلا صيغة فَعَّلْتُ أكثر ما تكون لتكرير

نلاحظ المبرد في هذا الباب قد خلط بين الاسماء والافعال فتارة يدخلها في باب الإدغام وتارة في باب الاصوات وتباعدها وتقاربها من ناحية المزج و الاطباق لذلك نلاحظه قد تداخلت عنده بعض الاشياء ، فأدخل الاسماء

الفعل مثل قَطَعْتُ وتكون للفعل المتعدي وغير المتعدي كالآتي :

فعلت	
فعل غير متعدي	فعل متعدي
سَبَّحْتُ	كَسَّرْتُ

اما صيغة تَفَعَّلْتُ فهي مشابهة فانفعل وايضا تكون من الفعل لصيغة فَعَّلْتُ ونظير لصيغتي فعلته المتعدي وغير المتعدي كالآتي :

فَعَّلْتُ	
فعل غير متعدي	فعل متعدي
تَخَزَّبَ	يَتَخَيَّبُ

وصيغة أَنْفَعَلَ لا تكون متعدية ابداً ، وفاعلتُ لا تكون الأمتعدية ، وصيغة تفاعلنا متعدية وغير متعدية^(٢٩) .
 ولحظ فيما سبق ان المازني قد ادخل صيغ المزيّد من الافعال الثلاثية والرباعية في باب الافعال المتعدية وغير المتعدية ولم يتناول غير ذلك حين ضرب لنا من الامثلة لكل من الفعل المتعدي وغير المتعدي في حين نجد ان المبرّد قد وضعها في باب الافعال وما يلحقها من الزوائد فيكون على^(٣٠) :

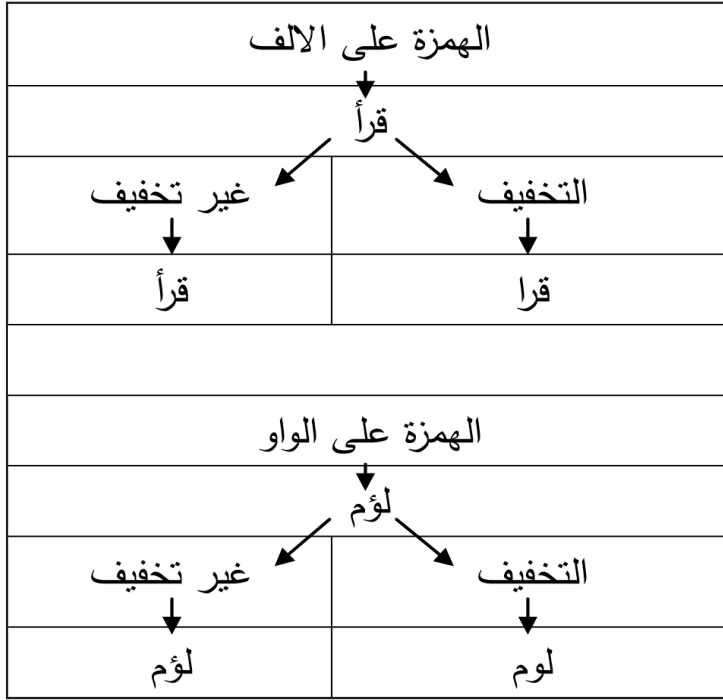
تَفَعَّلَ تَدْحَرَجُ
 أَفَعَّلَ أَحْرَجْ

وذكر الأوزان الباقية ضمن ابواب اخرى استدرجها ضمن شرحه للأفعال المضارعة وما كانت فاءه واواً من الثلاثة ويقصد بها ثلاثة احرف وادخلها ضمن شروح طويلة وأبواب كثيرة و جعل تامة استدرج فيها زوائد الافعال لكنه لم يذكرها صراحةً حيث اقتصر ذكره على ابواب ما لحقته الزوائد وهكذا .
 المبحث الرابع : الهمزة في اول الكلمة :
 ذكر المازني ان الهمزة اذا كانت في اول الكلمة وكانت على اربعة احرف او خمسة فأنها زائدة الا اذا كان هناك امراً يوضح ان الهمزة من الحرف نفسه مثل أبدأ^(٣١) ، كلمة

من اصل الكلمة وانما تكون بدلاً أو زائدة وهي في هواء الحلق ويسميتها النحويون الحرف الهاوي والهاء خفية تقارب مخرج الالف ، والهمزة تحتها جميعاً ولا يجوز اجتماع همزتين في كلمة واحدة^(٣٤).

فالهمزة عنده ان كانت مفتوحة وقبلها فتح كتبت على الالف سأل ، قرأ ، اذا لم ترد التخفيف ، و اذا اردنا التخفيف كتب الالف بدون همزة (قرا) وان كانت فتحة وهي مضمومة كتبت على الواو لان الضمة من الواو في محل الفتحة من الالف مثل لؤم الرجل والتخفيف لوم الرجل . نلاحظ المبرد يرد الهمزة الى باب التخفيف وغير التخفيف في النطق ثم يردها الى مخرج الصوت وقربها من حيث الحروف القريبة منها ثم يقسمها وهي بالكلمة نفسها الى التخفيف وعدم التخفيف و الى طرائق كتابتها اي قواعد كتابة الهمزة على النحو الاتي :

(أبدع) عدّ المازني ان الهمزة فيها زائدة وذلك لانها كلمة مكونة من اربعة أحرف بدليل انها سقطت واستعملت او لفظت (بدع) ، وان كل كلمة تزيد عن ثلاثة احرف و جاءت الهمزة في بدايتها كانت زائدة و اذا جاءت على ثلاثة احرف ولا في شك انها من الاصول ، والدليل على ان الهمزة زائدة في كلمة (أبدع) ان حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها و ذلك ان زيادة الهمزة في اول الكلمة اكثر واوسع من زياده الياء هذا اولاً ، وثانياً يرجع الى باب أحمر وأصفر استعمالها اكثر من باب خيفق وصيرف وهذا اقوى دليل على ان الهمزة في كلمة (أبدع) زائدة^(٣٢) ، نعرف من ذلك ان المازني اراد ان يجرد الكلمة ويردها الى اصولها وهو ان تكون على ثلاثة أحرف ما زاد عن ذلك فان الهمزة فيها زائدة . اما المبرد فنجده قد ابتعد عن استاذه كل الابتعاد في كيفية مجيء الهمزة ويردها الى مخرج الحرف ، اذ قال : ((ان الهمزة حرف يتباعد مخرجه من مخرج الحروف ولا يتركه في مخرجه شيء ولا يداينه الا الهاء والالف))^(٣٣) فالألف عنده لا تكون



ويرى في المخففة هو من باب تخفيف النبرة لانها في رأيه قربت من الالف اما الهمزة اذا كانت ساكنة فأنها تقلب ، اذا اردنا تخفيفها على مقدار حركة ما قبلها مثل رأس فالتخفيف رأس لأنه - في رأيه- لا يمكن ان تنحو نحو حروف اللين ولا تخرج من مخرج الهمزة الأبحركة منها فان كانت ساكنة فتُقلب على ما قبلها و ان كانت ياءً او واواً أو ألفاً^(٣٥) . اما اذا اجتمعت الهمزتان في كلمتين ، فتخفف احدهما ، وان كانتا في كلمة واحدة أبدلت الثانية منهما واخرجت من

باب الهمزة واذا كانت في اول الكلمة مثل (آدم) جعلت الهمزة الثانية الفاً للفتحة قبلها (ء آدم) ، ثم يذكر الهمزة التي للاستفهام اذا دخلت على الف وصل سقطت الف الوصل لأنه لا أصل لها وانه بعدها سكون سواء كان قبلها كلام وصل به الى الحرف الساكن فسقط الألف ، وقد عدّ النحويون لذلك وارجعوا الى سبب عدم التباس الاستفهام بالخبر وذلك نحو قوله تعالى : ((أتخذناهم سخرى ام زاغنا عنهم الابصار)) ص- ٦٣ ، ثم ذكر رأي النحويين انهم يبدلون

ضلت هذيلُ بما قالت ولم تَصُبِ
الذي يذكره الشعراء هو من
باب الاضطرار^(٣٨)، كما وقد يقال
في كلمة (سألت) : سلت : اسأل
مثل كلمة (خفت) : أخاف ، فقد
يختلف اللفظان والمعنى واحد وأما
خففت الهمزة في الأولى وجاءت في اول
الكلمة في اخاف من باب التخفيف
لا الاشتغال . نجد المبرد قد اثقل
وتوسع في شرح باب الهمزة اكثر مما
نجده عند المازني الذي رد الهمزة الى
التخفيف وعدم التخفيف ، فالمبرد
ردها أولاً الى مخرج الصوت ، لا الى
التخفيف وكيفية كتابتها على الالف
والواو والياء ، وضرب لنا الامثلة
التي توضح باب النطق بالهمزة
وأبدالها اذا اجتمعت في كلمة واحدة
بالألف .

الخاتمة :

تناول البحث دراسة مقارنة بين
العالمين المشهورين المازني والمبرد
وتوصل البحث الى الاتي :

١- كانت الدراسة مقارنة في
منهجية المازني والمبرد لكتابيهما
الوجهة الصرفية التي تلخص في
بنية الكلمة الواحدة ووزنها الصرفي
وكيف وضع كل منهما المبادئ الاولى

الهمزة من غير علة اذ يميزون ابدال
الهمزة في كلمتي قرأت واجتزأت
الى قريت واجتزيت ، فهم يحدفون
الهمزة للأشتغال^(٣٦) .

على ما يبدو ان المبرد يرفض هذه
الفكرة ولا يميزها ويعدها فساداً في
الأمر ولو جاز ان تُقلب الهمزة الى
حروف اللين لغير علة لجاز ان تُقلب
الحروف المتقاربة المخارج غير الادغام
لانها تنقلب في الادغام ، كما تنقلب
الهمزة لعله ، في حين يميزها في الشعر
اذ اضطر الشاعر ان يقلب الهمزة عند
الوقف على حركة ما قبلها فيقلبها الى
حركة الحرف الذي قبلها ، كما يجوز
في الهمزة الساكنة من التخفيف ، منها
ذلك قول الشاعر عبد الرحمن بن
حسان^(٣٧) :

وكنت أدلّ من وتدٍ بقاع

يتنجح رأسه بالظهر واجي

فلفظة (واجي) التي ذكرها الشاعر
في عجز البيت انما هي من وجاءت ،
فحدفت الهمزة من باب الوقف ،
وقال الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشيةً

فأدغر فزارة لا هناك المرتع

وذكر حسان بن ثابت ذلك ايضا :

سألت هذيل رسول الله فاحشةً

- لعلم الصرف الذي يهتم بالكلمة الهوامش :
- 1- جهاد قادر مقالة من شبكة واصولها .
- 2- ان الأسماء والافعال تُرد الى الانترنت .
- اصولها قبل معرفة الزائد منها ، 2-المصدر نفسه
- 3-الخصائص لابن جني ، ج ١ ٥١
- 4-تصريف المازني (المنصف لابن جني ، شرح التصريف للمازني)
- تحقيق محمد عبدالقادر واحمد عطا ما يطرأ عليه من الزوائد .
- 3- قد تتقارب الاسماء والافعال
- فيما بينها وذلك لتمكنها وقوتها
- فالأسماء في ذلك اقرب من الافعال
- ويرجع سبب ذلك الى باب الاشتقاق
- للأسماء والتصرف للأفعال .
- 4- ان من الاسماء والافعال ما هو اصلي و ما هو زائد وهذا يرجع الى
- بنية الكلمة واصلها فالمازني يردها الى
- باب اللازم والمتعدي في حين ذكرها
- المبرّد في باب ما زاد على الثلاثي فهو
- زائد لا اصل له .
- 5- ان للهمزة في اول الكلمة دلالة
- صرفية خاصة ، فالمازني يعدّها زائدة
- اذا كانت الكلمة زائدة على ثلاثة
- احرف ويردها الى اصل الكلمة ، اما
- المبرّد فله رأي اخر في مخرج الصوت
- ويقربها الى باب الألف ثم يذكر
- كيفية كتابتها ان كانت على الالف او
- الواو او الياء او جاءت ساكنة .
- 14-المصدر نفسه : ٧
- 13-المصنف في شرح التصريف :
- 3-٤ .
- 12-المقتضب ١١٩٢
- 11-المقتضب ١١٩١
- 10-المصدر نفسه : ٣
- ٢٠٠٥١٢ : ص ٣ .
- ١٨٩١١ -المصدر نفسه :
- ١٩٠١١ -المصدر نفسه :
- ١٨٨١١ (ط.د.ت) .
- بيروت-ط(د.ت) ١٨٨١١ .
- الكتب ، بيروت-ط ١
- الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١
- (١٩٩٠م) ، ص ٧٢ .
- ٥-المصدر السابق ص : ٧٣ .
- ٦-المقتضب لأبي العباس المبرّد -
- تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة ، عالم
- الكتب ، بيروت-ط(د.ت) ١٨٨١١ .
- ٧-المصدر نفسه : ١٨٩١١
- ٨-المصدر نفسه : ١٩٠١١
- ٩-ينظر اثر المازني فيمن جاء بعده
- المبرّد-الفارسي ، سامي عوض ،
- صفوان سلوم ، مجلة جامعة تشرين
- للاداب والعلوم الانسانية ، العدد
- ٢٠٠٥١٢ : ص ٣ .

- ١٥- المصدر نفسه : ٨
وينظر ديوان حسان بن ثابت ٢٩١
- ١٦- المصدر نفسه : ٨
، وينظر ديوان الفرزدق ٩٧١
- ١٧- ينظر المقتضب : ١٩١١-١٩٣
٣٨- الكتاب سيبويه : ١٣٠١٢ ، وينظر
الكامل للمبرد -١٨١٥
- ١٨- ينظر التصريف : ٢٥
- ١٩- ينظر التصريف : ٢٦ وما بعدها
- ٢٠- المصدر نفسه : ٤١
- ٢١- ينظر المقتضب : ٢٧٤١١
- ٢٢- ينظر المقتضب : ٢٧٥١١
- ٢٣- ينظر التصريف : ٥٧
- ٢٤- ينظر المصدر السابق : ٥٨-٥٩
- ٢٥- ينظر المصدر السابق : ٥٩
وما بعدها
- ٢٦- ينظر المقتضب : ٢٣٩١١
- ٢٧- ينظر المقتضب : ٢٤٠١١
- ٢٨- ينظر التصريف : ٩١
- ٢٩- ينظر التصريف : ٩٢
- ٣٠- ينظر التصريف : ٩٣
- ٣١- ينظر التصريف : ٩٩
- ٣٢- ينظر التصريف : ١٠٠ وما
بعدها
- ٣٣- ينظر التصريف : ١٠٢ وما
بعدها
- ٣٤- ينظر المقتضب : ٢٩٢١١
- ٣٥- ينظر المقتضب : ٢٩٣١١
- ٣٦- الكتاب سيبويه : ١٧٠١٢
- ٣٧- الكتاب سيبويه : ١٧٠١٢ ،
وينظر الكامل للمبرد -١٦١٥-١٧
- المصادر :
- القرآن الكريم .
- التصريف للمازني (المنصف لابن جني، شرح التصريف للمازني) تحقيق محمد عبدالقادر واحمد عطا الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ (١٩٩٠م) .
- الخصائص لأبن جني تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ط١ .
- ديوان حسان بن ثابت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ط٢ .
- ديوان الفرزدق تحقيق علي فاعور - دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ط١ .
- الكامل في اللغة والادب للمبرد تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة ط٣ .
- الكتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار الكتب العلمية ط٣ .

- المقتضب للمبرّد تحقيق محمد صفوان سلوم ، مجلة جامعة تشرين
عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، لآداب والعلوم الانسانية ، ع
بيروت ط ١ (د.ت) . ٢٠٠٥١٢ .
- البحوث والمقالات :
اصول علم الصرف
- اثر المازني فيمن جاء بعده - مقالته من شبكة الانترنت جهاد
المبرد-الفارسي ، سامي عوض ، قادر ٢٠٠٥١

